النـــاشـــطـــة في حقـــوق المـــرأة والمجـتـمـع هـنـــد عـلـــوش

نـسـعـى لجعل مـنـظـمات المجـتـمع المـدني سلـطـة خـامـسـة

هند علوش

كربلاء/ المدى

تعد منظمة المجتمع المدني من أجل الديمقراطية من منظمات المجتمع المدني الذي تأسست بعد سقوط النظام مباشرة حيث عملت على مشاريع عديدة وورش عمل ودورات ومؤتمرات في مجالات حقوق الإنسان والتثقيف على الدستور والانتخابات وحقوق المرأة والطفل وغيرها من النشاطات التي لا تزال مستمرة فيها..وقد أخذت هذه المنظمة على عاتقها العمل من اجل نصرة المراة مثلما تنصر حقوق الإنسان ومن اجل التعرف على واقع عمل هذه المنظمة (المدى) التقت رئيسة المنظمة الناشطة هند علوش وسألتها

❖ ما هو النظام الداخلي للمنظمة ومكوناتها ؟

- في المنظور الخاص هي منظمة عامة مستقلة غير تابعة لأي جهة حزبية أو سياسية وليست نسوية ، اهتماماتها عديدة في مجال حقوق الإنسان وتدعيم الديمقراطية ومفاهيمها في المجتمع من أجل خلق مجتمع مدني ملتزم بحقوق الإنسان ومفاهيم الديمقراطية والمساواة والعدالة واستبدال سياسة العنف بالحوار ، وأغلب نشاطاتها تتمركز حول قضايا المرأة . وأضافت أن المنظور العام تعتبر هذه المنظمة وسيطاً بين المجتمع والدولة بكل مفاصلها ومؤسساتها لاعتبار منظمات المجتمع المدني السلطة الخامسة في الدولة إذا أخذت دورها بالشكل الصحيح .

❖ ممن تتكون الهيئة الإدارية ؟

- تتكون الهيئة الإدارية من ٣ نساء و ٤ رجال والرئاسة للعنصر النسوي بناءً على طلب الأمانة العامة لإيمانها بقدرات المرأة ، فضلا عن أعضاء آخرين مستقلين .

❖ ما هي آخر نشاطاتكم ؟ كيف يكون التمويل ؟

- حالياً لدينا مشروع مع صندوق الأمم المتحدة للمرأة (unfum) وهذا المشروع هو عن العنف ضد المرأة وقد باشرنا العمل به في١/ ١١/ ٢٠٠٧ تتضمن ثلاث مراحل انتهت المرحلة الأولى وهي مرحلة الاستبيانات وبلغت عدد استمارات الاستبيان ٣٠٠ استمارة موزعة على ٦ مواقع ، ٣ داخل المحافظة و٣ في مناطق شعبية وريفية ، وأضافت.. أن توزيع هذه الاستمارات كانت ضمن ندوات تثقيفية لشرح مفصل ولمدة نصف ساعة حول العنف ضد المرأة وأنواعه وأشكاله إضافة إلى شرح ما تحتويه الاستمارة .

❖ ما هو الهدف من هذا المشروع ؟

- هو لغرض بناء قدرات المعنفات من النساء وتثقيفهن وإعطاءهن معلومات حتى تكون قيادية في بيتها أولا انطلاقا للمجتمع ، كذلك وضع قواعد معينة للتصرف ضد أي عنف يوجه لها مهما كانت صفة المعنف .

وجاء هذا المشروع بعد دراسة ومتابعة المحاكمة الشخصية والجنائية وأخذ إحصائيات لعام ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ ، عن أسباب العنف ضد المرأة وتأثيراتها عليها ، إضافة إلى أخذ عينات على بعض النساء في محكمة الأحوال الشخصية ولمدة ٥ أيام خلال جلسات الباحثة الاجتماعية .

أما بعد مرحلة الاستبيان فقد تضمنت المرحلة النهائية مرحلة جمع البيانات والمعلومات التي هي من واقع المجتمع الكربلائي ولمعرفة ما هي أشكال العنف المارس ضدها لبناء قدرات هؤلاء النساء .

أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة إقامة الدورات ، حيث تتكون من ٥ دورات من كل دورة ٢٥ امرأة ولمدة يومين لكل دورة ، ويطرح خلال برنامج الدورة مفاهيم القيادة وأسلوب الحوار مع العنف ومعلومات عن الحد من ظاهرة العنف ضد المرأة .

❖ ما هي مشاريعكم المستقبلية ؟

- من أهم مشاريعنا المستقبلية هو دراسة دور قوانين العقوبات في زيارة العنف ضد المرأة لكونها قوانين غير معالجة لمفهوم العنف بكل أشكاله مثلا عن قتل المرأة غسلا للعار لا يحكم القاتل بالإعدام .

أما عند قتل الزوجة زوجها المتلبس بالخيانة فإنها تعدم أو تعاقب عقابا قاسيا ، وهي بهذا الصدد مخالفة أيضا للشريعة الإسلامية التي لا تفرق بين الرجل والمرأة في مسألة الثواب والعقاب .

وعن سبب تبني (اليونيفيم) لمشاريع العنف ضد المرأة ، لأنها تتوجه خلال الفترة الحالية على تقليل العنف ضد المرأة ، ومن خلال التقارير السنوية والإحصائيات تبين أن نسبة العنف ضد المرأة تصل إلى أكثر من ٧٥٪ ما يعطي الوضع المأساوي الذي تسببه قوانين العنف الأسري .

❖ ما هي مشاكلكم ومعوقات عملكم ؟

- أهم المشكلات تنصب بمحورين الأول سببته بعض منظمات المجتمع المدني نفسها لقلة خبرتها ودرايتها بالعمل في هذا المجال أو إنها تأتي فقط لكسب الأموال التي تدفعها الجهات المانحة في إقامة الدورات والمؤتمرات وورش العمل ما ولد انطباعا غير جيد على عمل المجتمع المدني من قبل المواطنين والمحور الثاني هو جهل الشارع العراقي بآليات عمل منظمات المجتمع المدني ولا يعرف إنها الوسيط بين الدولة ومؤسساتها والشعب على اعتبارها السلطة الخامسة مضيفةً : نحن نعطيهم الحق لان فكرة منظمات المجتمع المدني كانت غائبة عن المجتمع العراقي سابقا ودخلت حيز التطبيق تحديداً بعد سقوط النظام حيث سبقتنا دول عديدة في هذا المجال كالمغرب والجزائر ولبنان وفلسطين لذلك وصلت إلى مراحل متقدمة في التعامل مع المجتمع والحكومة كونها الوسيط مؤكدة إننا نأمل خيرا كون إن استيعاب المجتمع لمثل هذه المنظمات بدأ بالنضوج والتعامل معها بثقة اكبر.

مستشفى الرطبة: لا وجود للاختصاصات الطبية

الرطبة/ المدى

يشهد الواقع الصحي في مدينة الرطبة صعوبات عدة بسبب ماتلاقية من مشاكل في ديمومة عملها وتقديم الخدمات الطبية للمواطنين.

وقال الدكتور عبد الستار عبد الباقي معاون مدير مستشفى الرطبة العام لـ(المدى) "أن الوضع الصحي والخدمي في مدينة الرطبة صعب للغاية حيث أن البنى التحتية للمستشفى غير جيدة برغم الجهود المبذولة لديمومة عملها و أيضا عدم وجود المراكز الصحية في القضاء ما تسبب بحرمان مناطق بعيدة عن القضاء بسبب وعورة طرق المواصلات وصعوبة الوصول الى مركز الوليد الحدودي مع الاردن باستثناء مركز صحي قديم غير مؤهل هذا من جانب أما الجانب الخدمي عدم وجود طبيب تخدير في المستشفى ما أدى الى عدم أجراء أية عملية طارئة للمريض في المدينة وأضطرار المواطنين الى مراجعة مستشفى الرمادي العام والذي يبعد عن القضاء مسافة ٣٨٥ كلم كذلك عدم وجود طبيبة نسائية في المستشفى ما سبب إرباكاً في العمل المهني فضلا عن افتقار المستشفى الى أطباء متخصصين وعدم وجود سيارة أسعاف في صحة الرطبة. وأضافت الدكتور عبد الستار " لقد تم مفاتحة مديرية صحة الانبار عن هذة المعوقات وكانت الاستجابة هو تنسيب طبيب واحد في المدينة كل شهر يتم أستبدالة بطبيب أخر وهذا لايسد أحتياجات المستشفى. وتابع نأمل أن تقوم لجنة أعمار ألانبار بتخصيص مبالغ مالية لبناء مستشفى جديد في المدينة سعة ١٠٠ سرير لاسيما وأن الرطبة منطقة صحراوية حدودية وتتلقى بين الحين والاخر المرضى والمصابين بحوادث سير على خط السريع .

وقال ابراهيم نواف المرعي أحد سكان مدينة الرطبة "أن عدم وجود طبيبة نسائية في مستشفى الرطبة العام أدى الى مشاكل عديدة وهذا ماحصل أذ أضطرت زوجتي قبل عدة أسابيع بأجراء عملية قيصرية في الاردن لعدم وجود طبيبة نسائية متخصصة وعدم وجود طبيب تخدير في المدينة وبعد مستشفى الرمادي العام عنا وقد كلفت اجور السفر والعملية مبالغ طائلة تجاوزت مبلغ أربعة ملايين دينار.

وقال سعد عاصم الملحمي " أن أفتقاد المستشفى الى طبيب مختص أو جراح أدى الى أستشارة بعض المرضين والعطارين في وصف العلاج.

حلقة نقاشية عن التحديات الدراسية في جامعة بغداد

بغداد/ زيد سالم

برعاية الدكتور معن ألخالصي مساعد رئيس جامعة بغداد للشؤون الإدارية نظم مركز البحوث النفسية والتربوية في جامعة بغداد حلقة نقاشية موسعة عن التحديات والصعوبات التي تواجه التدريسيين والطلبة في الجامعة إدراكا من الباحثين في المركز لأهميتهم ودورهم المفصلي في مستقبل العراق وانطلاقا من كون الجامعة مسؤولة عن تخريج العديد من الاختصاصات المختلفة لجميع نواحي الحياة ومهمتها الحقيقية في المجتمع. وناقش المشاركون في الحلقة دراسات وبحوث شملت عينة ممثلة من طلبة وتدريسيي جامعة بغداد على أمل تكرار تلك الدراسات كتقليد سنوي وتقديمها إلى المسؤولين لاتخاذ الإجراءات المناسبة التي تمثل تحديا لابد من مواجهته لدعم المسيرة التربوية والتعليمية التنموية للعراق والذي هو بأمس الحاجة إلى كل الطاقات العلمية الآنية والمستقبلية التي تحتاج إلى أفراد مؤهلين علميا ونفسيا. ويأتي انعقاد هذه الحلقة النقاشية من كون تدريسيي جامعة بغداد هم النخبة المتخصصة الذين تخرج بعضهم من الجامعات العالمية المختلفة واثبتوا جدارة معترفاً بها فضلاً عن عملهم في دول العالم وتقديمهم أبحاثا مشهودة رغم تعرضهم مع طلبتهم إلى ضغوط اضطر البعض منهم إلى ترك العمل الجامعي أو السفر إلى خارج العراق ووجد الباحثون في دراساتهم المقدمة أن تلك الضغوط تمثل تحديا ومشكلة تحد من نشاط ألتدريسي والطالب وحيويته وحرمان الوطن من طاقاتهم وخدماتهم.

وفي نهاية الحلقة النقاشية فتح باب النقاش وعرض المشاكل الخاصة بالتدريسيين والطلبة وسبل التصدي لها ووضع الحلول المناسبة لمعالجتها بشكل آني وفوري وبما لا يؤثر على المسيرة التعليمية في الجامعة.

تحـت شـعـــار (لـيـكـــن ٢٠٠٨ عـــام الـبـنـــاء والاعـمـــار)

مـنـاقـشـــة ثلاثـــة بحـــوث في اطـــار فعـاليـــات مـــؤتمـــر (بغـــداد العـمـل للعـمـل)

خبير: السماح للمقيمين التداول باسهم سوق العراق سعياً لتوسيع التداولات

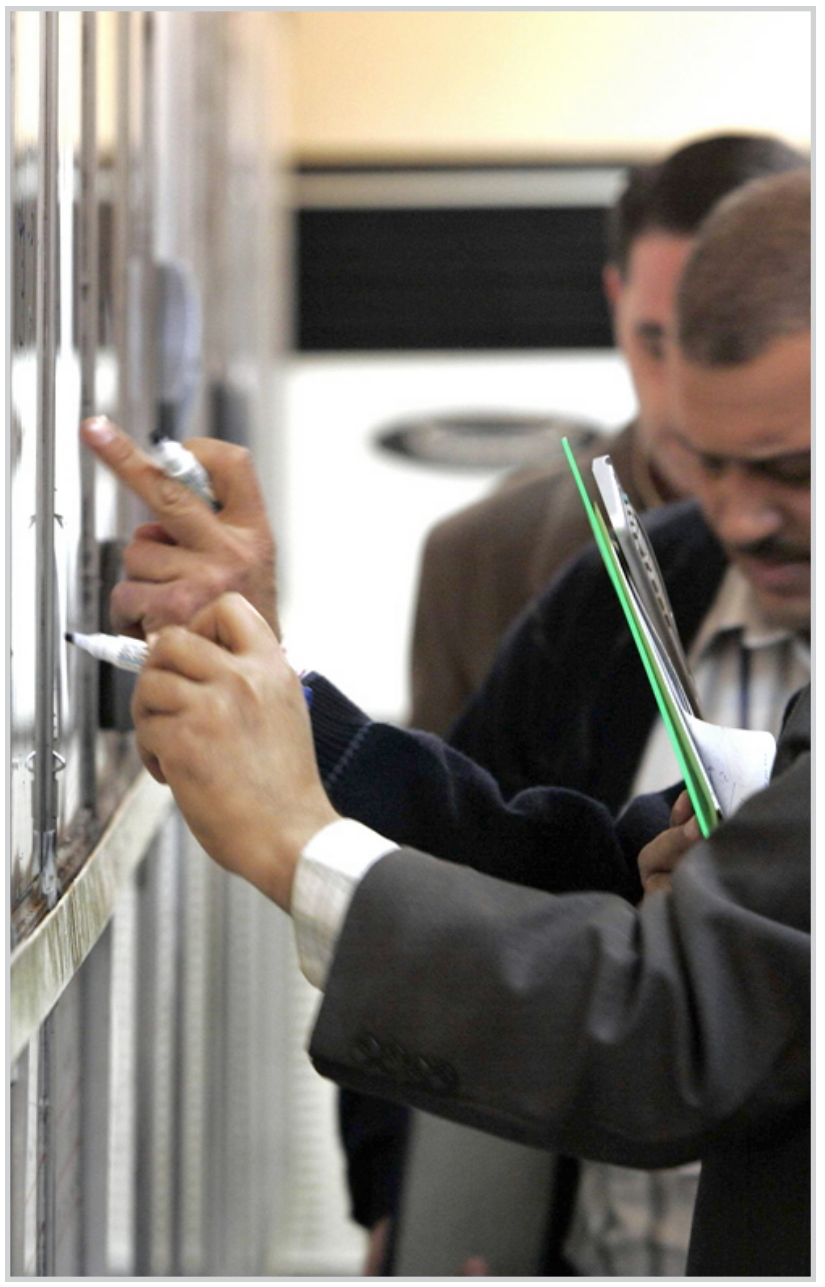

بغداد/ حسين النجم

طرحت في مؤتمر بغداد للاعمار الذي انعقد في فندق الرشيد تحت شعار (ليكن عام ٢٠٠٨ عام للبناء والاعمار ثلاث ورقات عمل وقدمت شركة كي بي آر الامريكية ورقة عمل كنبذة عن عملها في العراق ضمن مبادرة (العراق اولا)، كما قدم مكتب العقود والمشاريع للقوة متعددة الجنسيات ورقة عمل اخرى بشأن عملهم في العراق وقدم الباحث حسام الساموك بحثا حمل عنوان (سوق الأسهم العراقي وحضوره في الدورة الاقتصادية).

وقال الساموك في بحثه ان " بداية تداولات السوق في النصف الثاني من عام ٢٠٠٤، كانت عاملا فاعلا في عدم اعتراض المستثمرين على واقع السوق الجديد بفعل صعود جيد لأسعار الأسهم في ضوء تردد مشروعات المشاركة الأجنبية وتسريبات عن محاولات لدخول استثمارات أجنبية تعزز الموقف المالي للشركات المساهمة بشتى اختصاصاتها."

وأضاف " لكن مرور ستة أشهر على التداولات ،أظهر اللمحات الأولى لعجز ادارة السوق عن النهوض بمسؤولية المهمات المفترض انجازها لمواجهة أي مستجدات تجابه السوق خاصة أن الانتفاع والحصول على المكاسب لصالح الوسطاء باعتبارهم المهيمنين على ادارته ، كان بدون الاجراءات المعتمدة."

واستطرد " لقد هيمن على السوق انهيار متواصل في أسعار الأسهم وصل الى نسبة مرتفعة دون أن تبادر الادارة لاعتماد أي من الخطوات الكفيلة بتجنبها أو في الأقل التقليل من آثارها عازيا ذلك الى ان "أيا من تلك الاجراءات ستلعب دورا في خفض التداولات بما يحد من نسب العمولة التي لايهم تلك الادارة سوى استمرارها مهما كانت النتائج."

وأضاف " لاضحية في هذه العملية سوى المستثمر والثروة الوطنية مقابل الاثراء المبالغ فيه الذي حققه رهط الوسطاء ليتحول بعضهم وبين عشية وضحاها الى ملياديرات على حساب الخسائر الهائلة التي تحملها المستثمرون حين انخفضت كل الأسعار السوقية للأسهم الى ما تجاوز التسعين بالمئة من أثمانها المتداولة بل ان بعض الأسهم خسر ما زاد عن نسبة تسعة وتسعين في المئة من أسعاره مثل سهم شركتي بغداد للمشروبات الغازية وشركة المشروبات الغازية الشمالية حين انخفضت الأخيرة من ١٢٠ دينارا للسهم الى ٨٥٠ فلسا فيما راوحت أسهم العديد من المصارف التي غدت أسهما قيادية للسوق بعد انحدار حاد لأسعار كل القطاعات حول القيمة الاسمية للسهم بل انخفضت بعضهاالى ما دون ذلك مثل المصرف الأسلامي والمصرف الأهلي ومصرف الاتحاد."

وحدد الساموك في بحثه جملة من التجاوزات منها " الاصرار على رفض اعتماد أي آلية للتذبذب في تحديد سقوف لأسعار أي سهم لتغدو عمليات تثبيت عروض البيع والشراء سائبة وتتيح المجال لتلاعبات مختلفة وغياب متابعة الجهات الرقابية المتمثلة بهيئة الأوراق المالية وعدم حضورها تداولات السوق حيث تمارس أنماط شتى من التداولات التي تثير أكثر من شك في أدائها."

واقترح الساموك جملة من التوصيات لتفادي الاضرار الناجمة عن خسائر سوق العراق للأوراق المالية بالاعتماد على تجارب اسواق اخرى مثل اسواق دبي والسعودية والكويت ولبنان والتي اعتمدت على عدة اجراءات لتفادي الانهيارات منها خفض نسب التذبذب والسماح للمقيمين في البلاد من غير جنسيات التداول بأسهم السوق سعيا وراء توسيع التداولات فيه وايقاف أنشطة السوق وتداولاته بتخفيض ساعات التداول.

وطالب الساموك باعادة النظر في قانون السوق "الذي تم تدوينه من جديد كما تبين لكنه ما زال معتما عليه لاسباب غير معلنة،خاصة أن انجازه تم باشراف جهات أمريكية تم جمع ادارة السوق المتسلطة عليه خارج كل الأعراف والثوابت فضلا عن ادارة هيئة الأوراق في بلد مجاور لاعداد ديباجته دون أن يستأنس بالمستثمرين العراقيين برغم كونهم عماد تداولات السوق." وقال ان هذا يتطلب أن " يعاد النظر في كل الآليات والمفردات المختلفة لتداولات بورصة تم اغتيال الشفافية فيها وصولا الى ما يجري من تداولات أقرب الى الشفافية والانصاف معتمدة في أسواق العالم والبلدان المجاورة."

كما تحدثت خلال المؤتمر الدكتورة عزة خليل (شركة كي بي آر الامريكية) عن مبادرة (العراق اولا) التي اسفرت عن منح العديد من القروض الى رجال اعمال عراقيين مبينة ان الغرض من المبادرة ليس اقتصاديا فحسب بل لتطوير المهارات لدى العراقين خصوصا المراة التي خصص لها برنامجا لمنحها فرصا استثمارية عن طريق ادخالها المناقصات وتقديم المساعدات من قبل منظمات حكومية واخرى غير حكومية مثل تجديد ملجأ ايتام قامت به امراة اعمال عراقية وتاهيل محطة القطار الذي قامت به سيدة اخرى اضافة الى برامج تدريب على الكمبيوتر والتطبيب والخياطة.

وقالت ان المبادرة بدأت عام ٢٠٠٥ حيث حصلت الشركة على سبعين عقدا ووصلت الى ٤٢٠ عقدا في ٢٠٠٦،

اما مكتب القوات متعددة الجنسية فقد قدم ورقة عمل حملت عنوان(اساسيات التعاقد) الغاية منها اطلاع المستثمرين العراقيين على اساسيات التعاقد وكيفية الوصول الى العقود التي يتم الاعلان عنها عن طريق استخدام شبكة الانترنيت. وحددت ورقة العمل الكيفية التي يتم بها الاتصال بقيادة العقود المشتركة حيث تبدأ العملية من التسجيل الذي يحتاج الى شهادة التسجيل مع وزارة التجارة واوراق بيان تاسيس الشركة والهويات الشخصية.

كما طرحت الورقة عناوين الكترونية محددة منها موقع اعمار العراق وفرص الاعمال الفيدرالية ومركز اعمال بغداد ، وقالت ان الهدف منها تسهيل التواصل بين المستثمر العراقي وفريق العقود المشترك ويكون لدى الجميع فرصا متساوية للدخول في مناقصات اعادة الاعمار.

***خبيرة: ضرورة منح قروض للمرأة وادخالها المناقصات وتقديم المساعدات من قبل المنظمات**

***مكتب عقود متعددة الجنسية: اطلاع المستثمرين على اساسيات التعاقد عن طريق شبكة الانترنت**

فقدان

فقدت مني الوثيقة المدرسية الصادرة من (ثانوية الزوراء المهنية) في ٢٠٠٧/٣/٦ باسم (امجد محمد عبد) والتي تحمل الرقم (١٤٢) والمعنونة الى (وزارة الامن الوطني) يرجى ممن يعثر عليها تسليمها الى جهة الاصدار.